

Distr.: General
17 February 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية
العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من "اتجاه - اتحاد الجمعيات الأهلية العربية"، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

بيان

النساء الفلسطينيات من مواطني إسرائيل، في الاقتصاد الإسرائيلي^(١)

سجل الاقتصاد الإسرائيلي مؤخرًا نمواً بنسبة ٤ في المائة. وما زالت ثمار هذا النمو
توزع بشكل غير منصف^(٢). والفروق القائمة بين الأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع
والمتوسط والمنخفض آخذة في الازدياد حالياً. وهذا الاتجاه مترسخ نظراً لانقسام المجتمع
الإسرائيلي إلى عدد كبير من الفئات الإثنية والاجتماعية - الثقافية وهو يتجلى في صفوف
الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، ولا سيما في صفوف النساء^(٣).

* E/CN.6/2005/1

وفي عام ٢٠٠٣، شكل الفلسطينيون من مواطني إسرائيل ١٩,٣ في المائة من مجموع السكان، في حين شكلت النساء الفلسطينيات نحو نصف مجموع السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل^(٤). وهن يتعرضن للتمييز على ثلاثة مستويات: لكونهن نساء، ولكونهن يعشن في مجتمع يسيطر عليه الذكور، ولكونهن ينتمين إلى أقلية إثنية أصلية تعيش في إسرائيل. وهذا ما يجعلهن المجموعة الأكثر حرمانا من سكان إسرائيل.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وبداية الانتفاضة الثانية (وهي الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي)، والنساء والرجال على حد سواء كثيرا ما يتعرضون لآثار النزاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وخلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أدت سلسلة من التخفيضات في الميزانية إلى نقص في بعض أشكال الدعم الذي تقدمه الدولة مما أسفر عن انكماش النشاط الاقتصادي في البلد. وقد أثر ذلك على جميع فئات السكان، غير أن الأسر الفقيرة، وخصوصا النساء الفلسطينيات، كانت أشد هذه الفئات تأثرا^(٥).

وفي السنوات القليلة الماضية، أجرت الحكومة الإسرائيلية تغييرا جذريا في سياستها الاجتماعية مما أسهم سلبا في الاستقرار الاقتصادي^(٦). وأدت التخفيضات الفورية التي استهدفت السكان الذين هم في سن العمل إلى تقويض شبكة التأمين الاجتماعي في البلد وقوضت ما تم إنجازه خلال سنوات عديدة^(٧). وأخذت هذه التدابير الاقتصادية لمواجهة انخفاض النشاط الاقتصادي الذي نجم عن عاملين هما: النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والانكماش الاقتصادي العالمي^(٨). وفي حين بدأت أجزاء أخرى من العالم تستعيد نموها الاقتصادي، فإن الانكماش الاقتصادي في إسرائيل ازداد ترسخا. وأصبح هذا النزاع العامل المسيطر على الانكماش الاقتصادي الإسرائيلي^(٩). وتمكنت الحكومة من تخصيص ميزانيات كبيرة للدفاع بهدف إدامة الاحتلال والدفاع عن المستوطنات وبناء مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها. كما أنها استثمرت البلايين في جدار، تبين أن تكلفته أعلى بكثير مما كان مخططا في البداية، وذلك بعد أن صادرت أجزاء واسعة من الأرض الفلسطينية^(١٠).

والميزانية المقترحة للسنة المالية ٢٠٠٥، التي تمر حاليا بمرحلة الحصول على موافقة البرلمان الإسرائيلي، تشكل استمرارا مباشرا للسياسات المالية الهدامة التي تؤدي إلى إفقار المزيد من الأسر، وفئة النساء الفلسطينيات هي أشد الفئات تضررا.

ولقد تأثرت النساء كما الرجال نتيجة للنزاع المسلح، ولو بطريقة مختلفة، وهذا ما سلّم به في القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفي الدراسة التي أجراها مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الآثار التي تحدثها النزاعات المسلحة على النساء. ومن الآثار الرئيسية التي خلفها النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على

النساء في إسرائيل نذكر تعزيز تأنيث الفقر، وقد تجلّى ذلك أكثر ما تجلّى في التوظيف والاقتصاد.

ويقدم التقرير الأخير^(١١) لمؤسسة التأمين الوطني معطيات دامغة بشأن تفشي الفقر. فاحتمالات وجود أسرة فلسطينية فقيرة تزيد ثلاثة أضعاف عن احتمالات وجود أسرة يهودية فقيرة - ٥٥,٦ في المائة من العرب يعيشون تحت خط الفقر، مقابل ٣٠,٨ في المائة من اليهود^(١٢). وعلاوة على ذلك، أفاد مسؤولون كبار في البنك الإسرائيلي مؤخراً أن معدل الفقر يزيد بنسبة ٣٠ في المائة عما ورد في تقرير تقرير مؤسسة التأمين الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن معطيات عام ٢٠٠٣ تبين أن معدل الأطفال العرب الذين يعيشون دون خط الفقر في تزايد، فقد بلغ ٥٧,٥ في المائة مقابل ٣٠,٨ في المائة بالنسبة للأطفال اليهود.

وقد اعتبر الفقر في إسرائيل مسألة اقتصادية ذات صلة بالتنمية فقط. ولكن هذا البيان سيركز على أن ظاهرة الفقر هي مشكلة أمنية فضلاً عن كونها مشكلة إنمائية، وهذا ما بينه تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المعنون "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة".

وثمة عاملين رئيسيين يؤثران في مدى انتشار الفقر في صفوف العرب في إسرائيل وهما: اتساع حجم الأسرة من جهة وانخفاض الدخل الناجم عن ارتفاع معدلات البطالة وتدني الأجور والنسبة العالية من الأسر ذات المعيل الوحيد والتي تعود جزئياً إلى انخفاض مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة^(١٣) من جهة أخرى.

ويمكن التدليل على عدم المساواة بين الفلسطينيين واليهود في مجال التوظيف في مجالات عديدة:

في عام ٢٠٠٢، كانت نسبة مشاركة الفلسطينيين في إسرائيل، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة فما فوق، في القوة العاملة ٣٩ في المائة مقابل ٥٧ في المائة بالنسبة لليهود^(١٤). ولكن لم يشارك سوى ١٧,١ في المائة من النساء الفلسطينيات في القوة العاملة مقابل ٥٤ في المائة من النساء اليهوديات^(١٥). أما مشاركة النساء الفلسطينيات من البدو (يعيش معظمهن في الجنوب) فهي أخفض من ذلك بكثير، إذ تمثل ٦ في المائة من القوة العاملة^(١٦). والفارق الشاسع في معدلات العمل بين اليهود والفلسطينيين من الرجال يترك أسراً عديدة بدون معيل، مما يفقدها الضمانات الاجتماعية^(١٧)، ويدعم حالة عدم المساواة القائمة على نوع الجنس والانتماء الإثني.

الفجوات القائمة في مجال التعيين في الوظائف العامة: في عام ٢٠٠٢، شكل الفلسطينيون ٦,١ في المائة فقط من الموظفين في إسرائيل^(١٨)، في حين أنهم يشكلون ١٩,٣ في المائة من مجموع السكان. وعلاوة على ذلك، تمثل النساء الفلسطينيات ٣٨,٨ في المائة فقط من مجموع الفلسطينيين الموظفين في وظائف عامة في الوقت الذي يبلغ فيه المعدل الإجمالي للنساء في تلك الوظائف ٦٢,٤ في المائة^(١٩).

التيار في الدخل المتأتي من الأجر: يبلغ متوسط دخل الأسرة الفلسطينية في إسرائيل ٥٧ في المائة من متوسط دخل الأسرة اليهودية، وهذا يؤدي فضلاً عن انخفاض معدل الدخل في صفوف النساء (٦٩ في المائة من متوسط دخل الرجل) إلى جعل ٣ في المائة فقط من الأسر المعيشية الفلسطينية تدرج في الخمس الأعلى من مستويات الدخل على الصعيد الوطني، مقارنة بنسبة ٢٢ في المائة بالنسبة للأسر المعيشية اليهودية^(٢٠).

الفجوة في البطالة بين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل: منذ عام ١٩٩٦، والمعدل العام للبطالة في إسرائيل أخذ في الصعود. وبلغ أعلى مستوى له في فترة الانكماش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٣ ولكن هذه الزيادة كانت أعلى في صفوف الفلسطينيين مما زاد من الفجوة القائمة في معدلات البطالة بين العرب واليهود^(٢١).

عدم التكافؤ في فرص العمل وفرص الالتحاق بوظائف إضافية:

تؤلف المناطق الصناعية القائمة في المناطق العربية مورداً للعمل لدى السكان العرب من الرجال والنساء، يوفر لهم فيها وظائف إضافية. غير أن المناطق الصناعية القائمة في البلديات المحلية والخاضعة لإشراف إسرائيل لم تزد نسبة الموجود منها في المناطق العربية، في عام ٢٠٠٣، عن ٣,٢ في المائة^(٢٢).

وافترار القرى العربية لإمكانيات التنقل ووسائل المواصلات العامة عامل آخر يمنع مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة مشاركة كاملة على قدم المساواة بالإضافة إلى أنه يشكل انتهاكاً لحقها الأساسي في الحصول على إمكانيات التنقل في إطار من المساواة والحرية.

نقص الخدمات والمرافق من قبيل المراكز والمرافق النهارية لرعاية الأطفال في عام ٢٠٠٣، لم يزد حظ المجتمعات العربية من المرافق النهارية لرعاية الأطفال البالغ عددها ١٧٠٠ مركز على ٣٦ مركزاً، بما يمثل ٢ في المائة منها فحسب، في حين أن الأطفال الفلسطينيين يمثلون ٣٠ في المائة من مجموع الأطفال في إسرائيل^(٢٣).

وانخفاض معدل المشاريع التجارية ظاهرة شائعة في الوسط العربي في إسرائيل، ولا سيما لدى النساء اللاتي يعتمدن في الغالب على موارد الأسرة ودخلها. وتتجه المرأة الفلسطينية إلى الأسواق المحلية، وقدرتها على إقامة المشاريع التجارية محدودة للغاية^(٢٤).

وبدلاً من إيجاد تكافؤ في فرص العمل أمام الفلسطينيين وزيادة مشاركتهم في القوة العاملة، عمدت الحكومة، ضمن أمور أخرى، إلى تأخير عمليات التخطيط، ومنع رصد ميزانيات لإقامة مناطق صناعية وأحياء جديدة، وعدم تشجيع إمكانيات استخدام المواصلات^(٢٥).

وترجع الحالة الموضحة أعلاه إلى انعدام المساواة في المعاملة وعدم تنفيذ النظام القانوني المحلي الإسرائيلي، وانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه إسرائيل وصدفته، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى أن تكفل للمرأة تكافؤ الفرص في مجالي العمل والنشاط الاقتصادي وأن تضمن لها المشاركة فيهما، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وانتهاك القرار ١٣٢٥ الذي يدعو الدول الأعضاء إلى التطبيق الكامل لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة والفتاة أثناء الصراعات وبعدها.

والحق أن النقاش حول مسائل المساواة بين الجنسين يتزايد بوضوح في إسرائيل، وإن كانت تجلياته محدودة للغاية في الممارسة العملية، كما أن تعميم المنظور الجنساني قضية لم يسمع بها أحد تقريباً^(٢٦). ولم تتخذ أي إجراءات تصحيحية أو تدابير خاصة لتعزيز تكافؤ فرص العمل لدى المرأة الفلسطينية، ولتحقيق المساواة لها في التمثيل والتعيين في الوظائف العامة، ولتوسيع دورها في الاقتصاد الإسرائيلي.

وتخلق العوامل الاقتصادية والثقافية ضغوطاً هائلة تقصي المرأة الفلسطينية من دائرة الاقتصاد وتحد من فرص مشاركتها فيه. غير أن المادتين ٢ (و) و ٥ (أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تدعوان إلى إزالة وتعديل هذه الأنماط والقضاء على جميع الممارسات القائمة على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

ونذكر في الختام أن هدف النهوض بالمرأة وتمكينها المنصوص عليه في إعلان ومنهاج عمل بيجين وغيرهما من الوثائق الختامية لا يجري تحقيقه أو الإشارة إليه، وهذا ما يجعلنا نطلب في اللجنة الإيعاز إلى حكومة إسرائيل بتنفيذ التزاماتها الدولية إزاء كفالة المساواة للمرأة الفلسطينية، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن تطرح للمناقشة خلال مؤتمر القمة الخاص الذي ستعقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

ظاهرة الفقر في إسرائيل التي تمس المرأة الفلسطينية في الغالب، وذلك وفقا لتوصية الأمين العام في تقريره المعنون "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة".

الحواشي:

(١) الإشارة قاصرة في هذا البيان على النساء الفلسطينيات من مواطني إسرائيل، ما لم يرد غير ذلك.

(٢) Sharon Galant, Economy and Sustainable Development: Participation of Women, Published by Adva Center. Information on Equality and Social Justice in Israel, May 2001. Available at: <http://www.adva.org/aim/aim.html>

(٣) المرجع نفسه.

(٤) The Araboc Population in Israel, Central Bureau of Statistics, available at: <http://www.cbs.gov.il/hodaot2004/01>

(٥) The Sikkuy Report 2003-2004, Monitoring Civic Equality Between Arab and Jewish Citizens of Israel, November 2004, published by Sikkuy. The Association for the Advancement of Civil Equality, available at <http://www.sikkuy.org.il/english/report%202004.pdf>

(٦) Leah achdout, Annual survey 2002-2003, National Insurance Institute, April 2004, available at: http://www.btl.gov.il/English/pirsumim/annual_survey/skira_20023.pdf

(٧) المرجع نفسه.

(٨) Dr. Shlomo Swirski et - al, Two Years of Destructive Policies, Critique of the Budget Proposal for Israel for Fiscal 2004, from a Gender Perspective, Adva Center, available at: <http://www.adva.org/Budget2004GenderEnglish.htm>

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) Poverty and Inequality in Income Division, National Insurance Institute, November 2004, available only in Hebrew <http://www.btl.gov.il/pdf/oni2003>

(١٢) المرجع نفسه، الحاشية رقم ٥ أعلاه.

(١٣) الحاشية رقم ٥ أعلاه.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) الحاشية رقم ٤ أعلاه.

(١٧) الحاشية رقم ٥ أعلاه.

(١٨) The Sikkuy Report 2002 - 2003, Monitoring Civic Equality Between Arab and Jewish Citizens of Israel, July 2003, available at: <http://www.sikkuy.org.il/2003/englisho3/en2003>

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) الحاشية رقم ٥ أعلاه.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) الحاشية رقم ١٨ أعلاه.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) Ageta Nira Krauss, Women in Israel, Compendium of Data and Information, published by The Israel's

.Women Network, available at: <http://www.iwn.org.il/DataBookEhim>

(٢٥) أمين فارس، ميزانية الدولة والمواطنون العرب: تقرير اجتماعي - اقتصادي للعام ٢٠٠٤، أصدره بالعربية والعبرية مركز مساواة - مركز الدفاع عن المواطنين العرب في إسرائيل.

(٢٦) الحاشية رقم ٢ أعلاه.